الشيخ : ... بأنّ الله عزّ وجلّ ، ولّى نبيّه صلّى الله عليه وسلّم أن يفسّر لهم القرآن الكريم ،وأن يبيّن لهم المعاني التي قد يحتاجون إلى توضيحها وبيانها لأنّ البيان المذكور في الآية بيان عام ((**وأنزلنا إليك الذكر لتبيّن للنّاس ما نزّل إليهم ...**)) لذلك كانت خطّة علماء التّفسير دائما وأبدا ، أنّ خير الطّرق في تفسير القرآن الكريم ،إنمّا هو أن يفسّر القرآن بالقرآن ، فإذا كان هناك آية مجملة وآية مفسّرة ، سلّطت هذه الآية المفسّرة على الآية المجملة وبيّنت بها ، وإذا لم يكن هناك في القرآن ما يفسر آية ، نظر في الحديث ، فأوّل مرتبة هو تفسير القرآن بالقرآن ، والمرتبة الثّانية تفسير القرآن بالسنّة ولا شك أن المقصود عند الإطلاق كما تعلمون ، السنة الصحيحة ، فإن لم يوجد في السنة الصحيحة ، ما يبين الآية ، فحينئذ نرجع إلى المرتبة الثالثة ، وهي تفسير الآية بأقوال الصّحابة ، وهكذا دواليك إن لم يوجد فتفسير الآية بأقوال التّابعين ، إلى القرون الثّلاثة المشهود لهم بالخيريّة ، وهنا لابدّ من الوقوف قليلا عند التّفسير الّذي ذكرناه ، من تفسير الصّحابة والتّابعين وأتباعهم وهو الّذي يرمز إليه عند العلماء بالتّفسير المأثور ، المأثور أوّل ما يدخل كلام الرّسول ثم الصّحابة ، ثم التّابعين ثم أتباعهم ، قد يجد طالب العلم في هذه التّفاسير أقوالا عن بعض الصّحابة مختلفة في تفسير آية ما فحينئذ يجب النّظر ، وهذا من أصول علم التّفسير ، يجب النّظر في هذه الأقوال الظّاهر اختلافها هل هو اختلاف تضادّ أم هو اختلاف تنوّع ؟ فإن كان اختلاف تضادّ ، فحينئذ لا بدّ من استعمال العا لم لعلمه

الشيخ : بأن يرجّح قولا من هذه الأقوال ، وهنا يأتي الجواب مباشرة على السّؤال ، يجب أن يرجّح قولا من هذه الأقوال ولا يجوز له أن يحدث هو من عنده قولا جديدا لم يسبق إليه ، فليس للمتأخّرين أن يبتدعوا أقوالا جديدة في تفسير بعض الآيات الكريمة ، وقد فسّرها السّلف ولو بأقوال عديدة ، فعلينا فقط نحن ، أن ننظر ونمعن النّظر ، أو ننعم النّظر في هذه الأقوال فهي ستكون على حال أو صورة من صورتين ، أن تكون من باب الإختلاف المتعارض الّذي لا يمكن التّوفيق بينها كلّها ، يلجئ إليه في هذا التّرجيح هي السّنّة ، نضرب على هذا مثلا قوله تعالى ((**والمطلّقات يتربّصن بأنفسهنّ ثلاثة قروء**)) إذا رجعنا إلى كتب التّفسير ، سنجد اختلافا فعلا , منهم من يقول القروء جمع قرء وهو الحيض ، ومنهم من يقول هو الطّهر ، فلا بدّ والحالة هذه من ترجيح ، لأنّه لا يمكن التّوفيق والرّاجح الّذي في ذهني هو أنّ القرء هو الحيض ، نأتي لمثال آخر ، أيضا فيه أقوالا كثيرة ((**اهدنا الصراط المستقيم**)) هذه الآية الكريمة الّتي نقرؤها في كلّ ركعة من كلّ الصّلوات ((**اهدنا الصّراط المستقيم**)) اختلفوا كثيرا في بيان الصّراط المستقيم فمن قائل الصّراط المستقيم هو الإسلام ومن قائل الصّراط المستقيم هو السّنّة ، ومن قائل وهذا أغرب ما يظهر في التّفسير هو الغسل من الجنابة ، الصّراط المستقيم هو الغسل من الجنابة ، فإذا هنا تعارض ، لكن هذا التّعارض كما يبدوا بداهة ليس تعارض تضادّ وتنافر ، وإنّما هو كما يقول

شيخ الإسلام بن تيميّة رحمه الله هو من اختلاف التّنوّع وليس اختلاف التضادّ ، فيؤخذ من هذه الأقوال المختلفة في تفسير مثل هذه الآية ، المعنى الأعمّ الأشمل الّذي يتناسب مع الآية الكريمة ((**الصّراط المستقيم**)) ، ((**اهدنا الصّراط المستقيم**)) فإذا فسّر بالإسلام دخل فيه السّنّة ، ودخل من باب أولى الوضوء والطّهارة والغسل والجنابة وكلّ ما جاء به الإسلام فإذا هذا ليس تفسير تضادّ وإنّما هو تفسير تنوّع ، يقول شيخ الإسلام رحمه الله وجزاه الله عن الإسلام والمسلمين خيرا ، أنّ الّذي يفسّر مثلا الصّراط المستقيم بالغسل من الجنابة يكون تفسيره من باب التّمثيل ، كمثل مثال يضربه ، وليس من باب التّفسير للنّصّ العامّ في القرآن الكريم ((**اهدنا الصراط المستقيم**)) يعني الصّراط المستقيم فقط هو الغسل من الجنابة , لا. وإنّما يكون قد صدر منه هذا بمناسبة مثال يقدّمه للّذين يسمعون نصيحته أو موعظته ، فيأتي كأنّه يفسّره تفسيرا لفظيّا للصّراط ، وليس الأمر كذلك ، ولهذا نقول لابدّ من الرّجوع إلى العلماء المتخصّصين في التّفسير فإن ذكروا أقوالا عن السّلف من صحابة وتابعين وغيرهم هذه الأقوال ظاهرها التّناقض والتّعارض ، لكن حقيقتها أن لا شيء من ذلك ، لأنّها كلّها تلتقي مع الكلمة أو مع التّفسير العامّ الأشمل ، كما ذكرنا آنفا في المثال ((**اهدنا الصراط المستقيم**)) ، وإذا اختلفوا كما اختلفوا في تفسير القرء ، فهناك ينبغي للعالم وليس لأيّ شخص آخر ، أن يلجأ إلى التّرجيح قول على قول ، وحينئذ فلا يجوز له أن يأتي بتفسير لم يسبق إليه ، فالمسلم الّذي يريد أن يكون من الّذين يسلكون سبيل المؤمنين ولا ينحرفون عنه ، كما حذّر ربّنا عزّ وجلّ في الآية الكريمة من الانحراف في مثل قوله ((**ومن يشاقق الرّسول من بعد ما تبيّن له الهدى و يتبّع غير سبيل المؤمنين نولّه ما تولّى ونصله جهنّم وساءت مصيرا**)) فممّا لا شكّ فيه ولا ريب فيه ، أنّ أيّ إنسان يأتي إلى أيّ آية قال فيها العلماء المتخصّصون في التّفسير ، أقوالا قولين ثلاثة أربعة إلّي هو ، ثمّ يأتي أحد المتأخّرين فيزيد عليهم بقول جديد ، وليس فقط يزيد عليهم بل ويتفوّق عليهم بأن يخطّئهم جميعا ، ويزعم أنّ الصّواب هو هذا الرّأي الّذي هو ابتكره وابتدعه لا شكّ أنّ هذا يكون قد خرج عن سبيل المؤمنين وشمله وعيد الآية السّابقة ((**ومن يشاقق الرّسول من بعد ما تبيّن له الهدى ويتبّع غيرسبيل المؤمنين نولّه ما تولّى ونصله جهنّم وساءت مصيرا**)) إذا التّفسير يجب أن يكون المسلم فيه متقيّدا بالتّفسير المأثور ، وعلى هذا التّفصيل الّذي ذكرته آنفا ، ولكن هنا استثناء لا بدّ من ذكره ألا وهو لا شكّ أنّ هناك آيات من صفاتها أنّها قد تتحدّث كمبدأ عامّ ، لا تتحدّث فيما يتعلّق بالعقائد ، ولا تتحدّث بما يتعلّق بالأحكام ، ولا تتحدّث فيما يتعلّق بالأخلاق والسّلوك وإنّما قد تتحدّث بالآيات الكونيّة ، الّتي قال الله عزّ وجلّ في حقّها ((**سنريهم آياتنا في الأفاق وفي أنفسهم**)) يمكن هنا المسلم البصير العالم باللّغتين ، لغة الشّرع أي القرآن والسّنّة ، واللّغة العرفيّة ، أي لغة العرب ، لمثل هذا يمكن أن

يفسّر آية ، من هذه الآيات التي لا تتعلّق مطلقا ، بشيء ممّا ذكرنا بدءا من العقيدة وانتهاءا بالسّلوك ، وإنّما تتعلّق بآية من الآيات الكونيّة ، فهنا يمكنه أن يأتي برأي قد يكون مخالفا لرأي صدر من بعضهم قديما مشيا مع ظاهر الآية هذا القيد فقط يمكن أن نتساهل فيه ، وأن نقول يمكن أن يأتي العلم ليكتشف حقيقة آية كونيّة ، كان النّاس في غفلة عنها ، لأنّهم كانوا يمرّون عليها كآية.

الشيخ : ربّنا العليم بكلّ شيء تحدّث عنها ، فكان موقفهم تجاهها ، كما قال ربّنا ((**ويسلّموا تسليما**)) فلمّا جاء العلم و كشف عن الحقيقة ، ذكرها القرآن بدون أن يتكلّف المتأولّون اليوم كما يفعلون وإنّما إذا عرضت الحقيقة العلميّة على النّص القرآني وجدتها تتماشى ويعني تتّفق مع هذه الآية الحقيقة العلميّة كما يمتزج تماما السّمن والعسل كما يقولون اليوم ، ليس بشيء من طرق التكلّف في التّأويل ، كما يفعله المتنطّعون ، الغيبيّون الّذين يريدون أن يظهروا القرآن الكريم ككتاب فلك ، أو كتاب جغرافيا , أو ما شابه ذلك ، وأنا أضرب لكم مثلين متناقضين تماما مثلا قوله تعالى في سورة ياسين ((**وآية لهم الأرض الميتة**)) هنا يبدأ الاستشهاد ((**وآية لهم الأرض الميتة**)) أوّل شيء ذكر الأرض الّتي نحن عليها ((**وآية لهم الأرض الميتة أحييناها وأخرجنا منها حبّا فمنه يأكلون وجعلنا فيها جنّات من نخيل وأعناب وفجّرنا فيها من العيون ليأكلوا من ثمره وما عملته أيديهم أفلا يشكرون سبحان الّذي خلق الأزواج كلها ممّا تنبت الأرض ومن أنفسهم وممّا لا يعلمون وآية لهم اللّيل نسلخ منه النّهار فإذا هم مظلمون والشّمس**)) بدأنا بالقمر كما بدأ في الآية ، الآن ((**والشّمس تجري لمستقرّ لها ذلك تقدير العزيز العليم و القمر قدّرناه منازل حتى عاد كالعرجون القديم لا الشّمس ينبغي لها أن تدرك القمر ولا اللّيل سابق النّهار وكلّ في فلك يسبحون**)) تجد هنا ، لفظة كلّ تدلّ على العموم والشّمول ، و قد ذكر ثلاثة أفلاك ، بدءا بالقمر ، ثمّ بالشّمس ثمّ بدأ بالأرض ثمّ الشّمس ثمّ القمر ، ثمّ شملها ربّنا تبارك وتعالى بقوله ((**وكلّ في فلك يسبحون**)) فالآن ليس من الضّروري أن نفسّر كلّ فقط بالشّمس والقمر يلّي هم أقرب مذكور لهذه الآية الكليّة ، بينما ربّنا عزّ وجلّ أوّل ما بدأ بسوق الآيات الكونيّة ، بدأ بالأرض ثمّ ثمّ ، فذكر ثلاث أشياء ، فحينئذ كلّ في فلك يسبحون ، يشمل هذه الأشياء الثّلاثة ، وهذا يطابق العلم ، ولا نقول نحن هذا تكلّفا في التّأويل حاشا ، فسيأتيكم مثال التّكلّف في التّأويل سيظهر لكم الفرق بين هذا المثال الواضح ، في قوله تعالى ((**وكلّ في فلك يسبحون**)) و المثال الآخر في قوله تعالى في سورة الهمزة ((**كلاّ لينبذنّ في الحطمة و ما أدراك ما الحطمة نار الله الموقدة الّتي تطّلع على الأفئدة إنّها عليهم مؤصدة في عمد ممدّدة**)) ((**نار الله الموقدة الّتي تطّلع على الأفئدة**)) إيش هذه ؟ هذه أشعّة كانوا يسمّونها رزنتجوا قديما هذه الأشعّة هذا هو التكلّف في تفسير الآية لأنّ الله عزّ وجلّ أوّلا ، يتحدّث عن

عاقبة هؤلاء المجرمين في الآخرة وأنّ هذه النّار لا تمسّ ظاهرهم ، بل تصل حتّى إلى سويداء قلوبهم ، هذا تكلّف في تفسير الآية ، من أجل أن نقول هذا القرآن أشار إلى هذا الابتكار الذي حدث في العصر الحاضر ، وهناك نكتة يروونها عن الشّيخ محمد عبده ما أدري والله هل تصحّ عنه أو لا تصحّ ، وهذا الثّاني هو الذي أرجوه لأنّها واضحة أنّ فيها منتهى التكلّف ، زعموا أنّه كان في مجلس فيه اللّورد كرومر الانجليزي ، الذي كان حاكما في بريطانيا مع الأسف ، فقال لمحمّد عبده ، أنّكم تزعمون أنّ القرآن ما ترك شيئا إلا تحدّث عنه ، فهل هناك في القرآن الكريم صاحب الكوك قال نعم ، وتركوك , والآية ((**تركوك قائما**)) ، شو جاب هذا لهذا ، أظنّ أنّ هذه مفتراة ، لكن هي نكتة وفيها بيان التكلّف في تفسير بعض الآيات لكي تطابق إيش مع الاختراعات العلميّة أو المبتكرات الفلكية الجغرافية هذا ما عندي بالنسبة لهذا.

أبو مالك : تعقيبا على كلامكم هذا الكلام تامّ لكن قد يحتاج إلى ذكر مسألة ضروريّة في هذا وهي أنّ هؤلاء الّذين أشار إليهم شيخنا أنّ هؤلاء المؤوّلين أو المتأوّلين لكتاب الله ، يقولون بأنّ الآيات تنزّل على الحقائق و النّظريات العلميّة وطبعا معنى هذا أنّ الحقيقة إذا كذبت أو ظهر فشلها , الحقيقة العلميّة ، وطبعا هم ما بقولوا عنها حقيقة علميّة ، إلاّ بعد أن تكون هناك تجارب عديدة جدّا ، ولكن أيضا بعد أن تسمّى هذه بالحقيقة ، يعتريها الخلل ويعتريها النّقص ويعتريها الزّوال ، ولذلك من هنا نقول بأنّ الخطر في هذه المقولة ، أنّ الآية تنزّل على الحقيقة العلميّة هذا كلام خطأ وفيه بهتان و إثم و ريب ، لكن ما أشار إليه شيخنا ، وهو أنّ الحقائق العلميّة والنّظريّات العلميّة تنزّل على الآيات القرآنيّة ، فما كان منها صادقا أو يمشي مع ظاهر الآيات ، فإنّما نقول بصدقه ، وما لم يكن يمشي مع ظاهر هذه الآيات ، فإنّنا نردّه لأنّ ذلك يكون أسهل للردّ ، حيث أنّ الّذي يردّ هو الحقيقة والنظريّة العلميّة .

أبو مالك : شيخنا بارك الله فيك جوابكم على السّؤال هذا بهذه الإفاضة ، جزاكم الله خيرا ، ذكّرني بحديث وهو من الأحاديث المشهورة ، والّتي ذكرتم أو ضعّفتم إسنادها في سلسلة الأحاديث الضّعيفة ، وذلك الحديث هو قول النّبي صلّى الله عليه وسلّم لمعاذ حينما أرسله لليمن (**بما تقضي ؟ قال بكتاب الله ، قال فإن لم تجد ؟ قال في سنّة رسول الله صلى الله عليه وسلّم فإن لم تجد في سنّتي ؟ قال أجتهد رأيي**) فالرّسول عليه الصّلاة والسّلام ضرب على ظهره وقال له (**الحمد لله الّذي وفّق رسول رسول الله ، لما يرضي رسول الله صلّى الله عليه وسلّم**) هذا الحديث في الحقيقة يذكّرنا بشيء من و قد ألمحت إلى أنّ تفسير القرآن ، ينظر فيه إلى القرآن أوّلا ثمّ إلى السّنّة ثمّ إلى أقوال السّلف الصّالح من التّابعين ومن بعدهم من القرون المفضّلة فكيف نوفّق بين هذا الحديث بظاهره وبين ما ذكرته لنا من طريقة تأويل القرآن ، واتّباع أهل القرون الثّلاثة الّتي فيها الخيريّة ؟

الشيخ : عفوا أنتم ألمحتم إلى أنّ الحديث غير صحيح ؟

أبو مالك : نعم

الشيخ : ولماذا التّوفيق بينه وبين ما ذكرت ؟

أبو مالك : عفوا نحن حتّى أنّ لمن يقول بصحّة الحديث يعني حتّى من يقول ...

الشيخ : لا نسلّم له ، نحن ننقض حديثه سندا ومتنا

أبو مالك : نحن نقول حتّى مع هذا ... أنا هذا الّذي أريده

الشيخ : حسنا ، طيّب هذا الحديث نحن تكلّمنا عليه في بعض كتبنا إسنادا ومتنا ، أمّا من حيث الإسناد ، إسناد ...

أبو مالك : ... له كما قال الشّيخ نقده سندا ومتنا أرجوا أن تفقهوا هذا الحديث جيّدا ، لأنّ هذا الحديث بنيت عليه جبال وآكام وتلال وقصور وعلالي ، لذلك وابن القيّم رحمه الله تعالى أدار كتابه كلّه يلّي هو " إعلام الموقّعين عن ربّ العالمين " على هذا الحديث .

الشيخ : فهذا الحديث , نعم

الحلبي : دافع عنه كثيرا .

الشيخ : أينعم فهذا الحديث لا يصحّ إسناده بوجه من الوجوه و ما دام أنّنا يعني ذكر ابن القيّم ، فكلّنا يعني يعطيه القيمة التي يستحقّها من العلم والفهم بالكتاب والسّنّة ، فينبغي أن نقول أنّ ابن القيّم رحمه الله ، حينما تكلّم عن هذا الحديث من حيث إسناده لم يخف عليه أنّ إسناده ضعيف لا تقوم به حجّة ، لأنّ مداره على رجل مجهول عند علماء الحديث كافّة ، ويقول فيه الإمام البخاريّ وغيره أو غيره إنّه منكر الحديث ، لم يكن يخفى مثل هذا على الإمام ابن قيّم الجوزيّة رحمه الله ، ولكنّه شدّ من عضده ، بحديث آخر عزاه بحقّ إلى سنن ابن ماجه ، لكن هذا الحديث الآخر انقلب عليه اسم أحد روّاته ، فظنّه رجلا موثوقا أو على الأقلّ ممّن يستشهد به ، وهو في الواقع ممّن رمي بالكذب بل و بالزّندقة أيضا ، وهو سعيد المصلوب بالزّندقة كما يترجموا بذلك فابن القيّم شبّه له ، بأنّ لهذا الحديث شاهدا لكن الرّجل الّذي استشهد به ، ليس بالّذي ظنّه ، ثم سياق الحديث في سنن ابن ماجه ، يختلف أيضا عن السّياق الّذي هو في سنن أبي داود ، وفيه ذلك الرّجل المجهول ، فبحثنا الآن يتعلّق بهذا الحديث الّذي يعني كتب علماء الأصول إلاّ ما شاء الله منها ، أو ما شاء الله منها وهي أقلّ من القليل لم يذكر فيها هذا الحديث ، أكثرها ذكر فيها هذا الحديث في باب القياس ، ومن عجب أنّهم يحتجّون به على من ينكر القياس كابن حزم الّذي إذا أردنا أن نحتجّ به فيجب أن نقاومه بسند كالجبال قوّة ، وليس بمثل هذا

الإسناد الواهي ، ضعفا وشدّة ضعف ، فهذا أوّلا سنده ضعيف لا تقوم به حجّة ، وقد كنت ذكرته في سلسلة أكثر من عشرة أشخاص من علماء الحديث القدامى والمحدثين ، الّذين ضعّفوا هذا الحديث ، وقالوا بأنّه حديث منكر ، وفعلا فإنّه منكر ، ذلك لأنّه كما سمعتم آنفا ، يصنّف التّشريع على ثلاثة مراتب ، أو يصنّف بحث الباحث ، إذا أراد أن يبحث في مسألة ما على ثلاثة مراتب ، فيبدأ بالقرآن ، فإن لم يجد في القرآن ففي السّنّة ، فإن لم يجد في السّنّة ، يجتهد ويقيس فأنتم تجدون هنا ، أنّه أنزل هذا الحديث السّنّة بالنّسبة للقرآن منزلة الرّأي والإجتهاد بالنّسبة للسّنّة ، أي متى يجتهد الإنسان ويقيس ؟ حينما لا يجد السّنّة ، طيّب ومتى يلجئ إلى السّنّة ؟حينما لا يجد في القرآن ؟ أكذلك هو ؟ الجواب لا ، وليس العهد عنكم ببعيد ، في المثال السابق ((**حرّمت عليكم الميتة ...**)) فلو وقف الواقف عند هذه الآية سئل أو سأل سائل ، ما حكم الحوت الميّت ؟ نظرنا إلى القرآن كما أمرنا الحديث ، حديث معاذ ، بما تحكم ؟ قال بكتاب الله ، نظرنا في كتاب الله ، وإذا به يقول ((**حرّمت عليكم الميتة**)) ، إذا ميتة البحر حرام ، أيكفي هذا ؟ في آية تحريم النّكاح في النّكاح ((**وأحلّ لكم ما وراء ذلكم**)) بما لم يذكر ، كالأمّ والأخت في الرّضاعة وما شابه ذلك ، بينما الرّسول صلىّ الله عليه وسلّم يقول إيش ؟ (**يحرم من الرّضاع ما يحرم من النّسب**) ، هذا لا يوجد في القرآن إذا ليس صوابا هذا النّهج الّذي وضعه الرّاوي لهذا الحديث ، وهو أن يعتمد القاضي أوّل ما يعتمد على القرآن ، فإن لم يجد الجواب في القرآن نزل إلى السّنّة إن لم يجد في السّنّة نزل إلى الرّأي والاجتهاد و القياس ، السّنّة مع القرآن توأمان ، لا يجوز الفصل بينهما ، بخلاف القياس مع السّنّة فليس توأمان أبدا ، وإنّما يلجىء الإنسان إلى القياس ، حينما لا يجد النّصّ في السّنّة ، فحينئذ هذا التّقسيم المذكور في الحديث ليس تقسيما علميّا ، يتجاوب مع حضّ الكتاب والسّنّة على الجمع بين الكتاب والسّنّة ، كما في الحديث الصّحيح (**تركت فيكم أمرين لن تضلّوا ما إن تمسكّتم بهما ، كتاب الله وسنّتي ، ولن يتفرّقا ، حتّى يردا عليّ الحوض**) فإذا لا يجوز هذا التّصنيف بما تحكم ؟ قال بكتاب الله ، فإن لم تجد ؟ فبسنّة رسول الله ونحن نسأل الآن ، كل متفقّة على هذا المنهج السّلفي ، بما تحكم ؟ يقول لك رأسا بالكتاب والسّنّة ، مش بالكتاب ، لأنّنا ذكرنا مش بالكتاب وحده ، ذكرنا آنفا السّنّة تبيّن ما أجمل في القرآن وتخصّص ما أطلق عمومه في القرآن تقيّد ما أطلق في القرآن ، وهكذا فلا يجوز أخذ الأحكام من القرآن دون النّظر في السّنّة ، بل يجب التّأليف و الجمع بينهما ، ثمّ الإنطلاق والصّدور عن حقيقة هذا الجمع ، ما الّذي ينتج من الجمع بينهما ؟ فهو الّذي يجب أن يفتى به ، نحن نقول مثل هذا الكلام ، يمكن أن يقوله إنسان ما غير معصوم غير مشرّع عن ربّ العالمين ، وهو الرّسول لا غير ، ممكن إنسان آخر أن يقول يا أخي أهمّ شيء عندنا القرآن الكريم ، ثمّ السّنّة ، بأيّ اعتبار هذا التّصنيف ؟ باعتبار أنّ القرآن ثابت قطعيّ الثّبوت كما يقول علماء

الأصول ، أمّا الحديث فظنيّ الثّبوت كما قلنا آنفا ، ردّا على أولئك الذين يقولون لا يوجد نصّ قاطع مثلا في تحريم آلات الطّرب ، يكفينا الحديث ولو كانت دلالته ظنّيّة لكن ظنيّة راجحة فقد يتكلّم إنسان ما ، من حيث التّصنيف في القوّة ، لا من حيث الرّجوع ، فالرّجوع إلى الكتاب والسّنّة ، يجب الرّجوع إليهما معا ، لا نفرّق بين الله ورسوله أبدا ((**من يطع الرسول فقد أطاع الله**)) بينما نفرّق تماما بين السّنّة والرّأي ولا نلجئ إلى الرّأي والقياس ، إذا إيش ؟ إذا كان هناك سنّة تغنينا عن القياس ، وكما قيل " ومن ورد البحر استقلّ السّواقي " بهذا البيان في اعتقادي قد يكون فيه جواب لمن قد يستشكل ما يذكر في بعض كتب الأصول من خطاب عمر بن الخطّاب لأبي موسى ، إنّه فيه في الواقع هذا الكتاب ، إنّه الحكم أوّلا بالقرآن ، ثمّ بالسّنّة ، هذا أوّلا نحمد الله ، أنّه ليس حديثا مرفوعا ، وثانيا يمكن حمله على هذه الحالة الّتي ذكرناها آنفا ، لكن القاضي فعلا ، القاضي الواحد من الثّلاثة ، الّذين تحدّث عنهم الرّسول عليه السّلام في الحديث المعروف (**قاضي في الجنّة وقاضيان في النّار**) هذا القاضي الواحد لا يجوز له أبدا أن يقضي بين النّاس على أساس ما نصّ عليه حديث معاذ أوّلا الكتاب ، لا , نحن نقول الكتاب والسّنّة معا لا نفرّق بين الكتاب والسنة ، لأنه لا يمكن لأحد من الناس إطلاقا ، ولو كان سيبويه زمانه في اللّغة العربيّة أن يفهم القرآن ، دون الاستعانة بسنّة الرّسول عليه الصّلاة والسّلام فلهذا نحن نعتقد أن حديث معاذ هذا بالإضافة إلى كون إسناده ضعيفا منكرا ، فمتنه أيضا منكرا يحمل في طواياه ما يحمل الفقيه المتبصّر بدينه على أن يردّه على هذا الرّاوي المجهول وأن يقول آمنّا بالله وبرسوله.

أبو مالك : من تمام الفائدة أيضا أن نذكر هنا الحديث الصّحيح ، الّذي صحّ عن النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم وهو قوله (**ألا لا ألفينّ أحدكم متّكئا على أريكته يقول ما جاءنا من كتاب الله عملنا به وصدّقناه ، وما لم يأتي رددناه ، ألا وإنّي أوتيت الكتاب ومثله معه**)

الشيخ : أينعم

أبو مالك : وطبعا الرّسول صلّى الله عليه وسلّم يقول في الحديث الصّحيح الآخر (**ولن يتفرّقا**) أي الكتاب والسّنّة (**حتّى يردا عليّ الحوض**) نحن الحقيقة نجد أن بعض الإخوة وخاصّة القادمين من السّفر جاؤوا ليحضروا هذا المجلس المبارك وطبعا هناك بعض الإخوة أيضا بادي التّعب والإجهاد على وجوههم ولذلك نقتصر الجلسة بسؤالين سريعين نستفسر بهما أوّلا عن.

أبو مالك : صحّة حديث (**لا يخرج المهدي حتّى يحكم رجل من جزيرة العرب**) وهو من العرب المتنصّرة

الشيخ : ما سمعنا بهذا في آبائنا الأوّلين.

أبو مالك : سؤال آخر ، يقول في كتاب الإشاعة لصدّيق حسن خان

الشيخ : الإشاعة أو الإذاعة ، فيه كتابين فيه الإشاعة و فيه الإذاعة الإشاعة للحسيني ، والإذاعة لصدّيق حسن خان ، لاشكّ أنّ الكتاب الثّاني الإذاعة خير من الإشاعة لأنّ صدّيق حسن خان من أهل الحديث ، أما الحسيني هذا فهو من الفقهاء المتأخّرين وله مع الأسف يعني حملات على من كان يسمّونهم قديما ، وأحيانا حديثا بالوهابيّة ، فله حملات عليهم ، لأنّه كان مفتيا في مكّة ، المهمّ أنّ كتاب الإشاعة جمع فأوعى ولم يهتمّ بتمييز الصّحيح من الضّعيف في الرّوايات الّتي حشرها وجمعها بخلاف صدّيق حسن خان في الإذاعة فإنّ له شيئا من هذه العناية في التّصحيح والتّضعيف وإن كان أنّه لم يبلغ في ذلك الغاية ، لكنّه خير من الإشاعة.

أبو مالك : سؤال يعني سريع آخر يقول هل يجوز تقبيل أم الزوجة من قِبَل زوج ابنتها ؟

الشيخ : من قِبَل من ؟

أبو مالك : يعني زوج ابنتها ؟

الشيخ : آه ، طبعا هذا التّقبيل سيكون تقبيل رحمة وشفقة ، خاصّة إنّه بقى بتكون حماته عجوز ، ليست موضع شهوة ، يضحك الشّيخ رحمه الله.

أبو مالك : سؤال سريع أيضا ما حكم الجمع في المصلّيات الموجودة في المدارس و الجامعات والمؤسّسات حكم الجمع ؟

الشيخ : نعم

أبو مالك : يعني لأقلّ سبب دخلوا إلى المصلّى ليس مسجدا ويصلّوا ويجمعوا بين الصّلوات خاصّة الظّهر و العصر ؟

الشيخ : هذا السّؤال يكثر توجيهه إليّ بواسطة الهاتف من هؤلاء المبتلين في العمل في الشّركات

أبو مالك : والمؤسّسات الرّسميّة

الشيخ : آه فنحن نقول كلاما عامّا يشمل هذا السّؤال الواجب في المجتمع الإسلاميّ تنظيم العمل تنظيما لا يتنافى ولا يتعارض مع الأحكام الشرعيّة فيجب مثلا في ساعة الصّلاة ، الظّهر بصورة خاصّة أن يتوقّف السّير في البلد الإسلاميّ وأن يستجيب الجماهير المسلمة ممّن تجب عليهم الصّلاة منادي الله وهو يناديهم من مكان رفيع (حيّ على الصّلاة حيّ على الفلاح) يجب فعلا ، ونرجوا أن نرى هذا اليوم قريبا غير بعيد حينما يقف السّير في أيّ بلد إسلاميّ ليظهر شعار الإسلام عملا ، وليس نداءا فقط ، حيّ على الصّلاة حيّ على الفلاح ولسان حال هذا المنادي لوكان ينادي من قلب وليس من وظيفة ، لسان حاله يقول :

" ولوناديت أسمعت حيّا *** ولكن لا حياة لمن تنادي .

ولونارا نفخت فيها أضاءت *** ولكن أنت تنفخ في رمادي "

فحينما يتحقّق المجتمع الإسلامي ، يجب أن لا يكون هناك صفّ مدرسة يدرّس المعلّم أو المعلّمة ، والمؤذّن يؤذّن بل يجب عليهم رجالا ونساءا ذكورا وإناثا ، أن ينطلقوا إمّا بالنّسبة للنّساء مسجد المصلّى في المدرسة ، وإمّا إلى المسجد ، وهذا لا بدّ منه بالنّسبة للرّجال كذلك الموظّفين ، ولكن مع الأسف كما تعلمون ليس هذه الظّاهرة هي بأوّل مخالفة للشّريعة ، فهناك مخالفات جذريّة أخرى ، ولكن لريثما يتحقّق هذا المجتمع الإسلامي الّذي يفرض خيره على الأشرار رغم أنوفهم، فعلى الأخيار أن يعدّلوا مواقفهم بالنّسبة لأحكام دينهم وأن يتكيّفوا مع هذه الأحكام ، لا أن يكيّفوها حسب تكيّفهم مع الأحكام المخالفة للإسلام ، فمن كان موظّفا في شركة مثلا ، كثيرا ما أسأل وقريبا سئلت هل يجوز لمن كان موظّفا في شركة ، لا تسمح له الشّركة بأن يذهب لصلاة الجمعة ، قلت له بداهة لا يجوز له العمل في مثل هذه الشّركة إلا بشرط أن يكون حرّا ، ليس في أداء صلاة الجمعة فقط ، بل وفي أداء صلاة الجماعة في أقرب مسجد لديه ، هكذا نقول دائما ولكنّنا نفترض صورة تتحقّق أحيانا ، وهذا ما أفصّله لبعض السّائلين ، وهنا لا بدّ من ذكره أيضا ، وهو إذا كان بعض الشّباب المسلم يعمل في شركة ، وهناك مصلى في الشركة ، وليس في قريب من هذه الشركة مسجد ، ينادي المسلمين الذين حوله إلى الصّلاة ، لا يوجد هناك مسجد ، فحينئذ نقول يجوز بل يجب عليهم أن يصلّوا جماعة ، هؤلاء الشّباب المؤمن الصّالح الموجود في الشّركة أن يتكتّلوا وأن يجتمعوا في كل الصّلوات الّتي تدركهم الصّلاة وهم في العمل لا بدّ من الصّلاة في مثل هذا المصلّى ، يترتّب من وراء ذلك أنه يجوز لهم والحالة هذه بالقيد السّابق ، ليس هناك مسجد قريب من مصلّاهم ، يجوز لهم والحالة هذه أن يجمعوا بين الصّلاتين في حالة المطر أو في حالة البرد الشّديد ، بشرط أن يكون المصلّى منفصلا عن الشّركة وإلّا إذا كان المصلّى عبارة عن غرفة في هذه الشّركة الّتي هو يعمل في غرفة منها ، فهو لا يتعرّض للمطر فيما إذا خرج لهذا المصلّى ، هذا لا يجوز له الجمع لأنّ المقصود بالتّرخيص بالجمع هو أن يوفّر الشّارع الحكيم على الحريصين على الجماعة ، مشوارا آخر يمشي في البرد أو الثّلج أو المطر الشّديد ، أمّا إذا كان مثلا في الدّار ، يكون إنسانا معذورا في أن لا يصلّي في المسجد فليس له أن يجمع بين الصّلاتين في الدّار لماذا يجمع وهو مكفيّ أذى المطر والثّلج والبرد إلى آخره ، كذلك هؤلاء الّذين يكونون في بعض الدّوائر أو الشّركات ، ولهم مصلّى يجوز لهم التّجميع فيه لعدم وجود مسجد قريب منه ، فحينئذ يجوز لهم الجمع إذا كان المصلّى منفصلا عن الشّركة ، أمّا إذا كان عبارة عن غرفة كما هو الشّأن في بعض دوائر الدّولة

أبو مالك : كلّها

الشيخ : أينعم فحينئذ لا يجوز الجمع والحالة هذه .

أبومالك : الحقيقة يا إخوان أوّلا نحن نقول جزى الله شيخنا خير الجزاء وبارك عليه ، والّذي لم يفد من هذا العلم ، فهو محروم ، وليس حرمانه حرمان حرمانا يشترى أو يعوّض بالمال ، لوكان حرمانا يعوّض بالمال لسهل هذ الحرمان ، ولصار ليس حرمانا ، ولكنّ المحروم من هذا العلم ، يحرم من خير كثير جدّا جدّا، ذلكم أنّه هو العلم الذي يهدي العقول والقلوب يهدي العقول فيستقيم تفكيرها ، ويهدي القلوب فيستقيم إيمانها ، فيكون من مجموع استقامة العقل واستقامة القلب استقامة السّلوك ، الّذي يهدي الإنسان إلى سبيل الجنّة فيقول إذا دخلها إن شاء الله ((**الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنّا لنهتدي لولا ن هدانا الله**)) ونسأل الله سبحانه وتعالى أن يجزي عنّا خيرا شيخنا خير الجزاء وأن يمدّ في عمره ، وأن يمتّع المسلمين بطول بقاءه

أبو ليلى : آمين .

أبو مالك : وأن يجعله دائما وأبدا سيفا مسلطا بالحقّ على الباطل ، الّذي يظهر دائما وأبدا في وجه الحقّ كالحا نافرا هازءا ولكن الحقّ هو الّذي يعلوا دائما ، وكلمة الله هي العليا ، وكلمة الّذين كفروا و المبطلين و المبتدعة و الظّلمة و الفاسقين والمتقولّين ستكون دائما هي السّفلى ، والحمد لله أوّلا وآخرا وصلّى الله وسلّم وبارك على نبيّه

الشيخ : بس أنا أرى في وجه بعض إخواننا وفي مقدّمتهم الشيخ الأفغاني الذي يقابل الألباني أنّ في نفسه ما فيها ، فلو أنّنا استمعنا إليه ؟

السائل : أستاذنا الكريم هل صاحب كتاب الإشاعة يميل أو عنده بعض الميل إلى الشّيعة ؟

الشيخ : ما يحضرني شيء من هذا والله أعلم.

السائل : هذه شهادتي ومذكّراتي عن الشّيخ الّذي يدعى الهرري أو الحبشي قال ذهبنا إليه فأشار علينا بحفظ ألفيّة العراقي ، الألفيّة للعراقي فوجدت له جماعة هذا الهرري هنا في الأردن نسبت حالها إليه ، فماذا تقول في ذلك في كلمة موجزة نضعها في كتاب ؟

الشيخ : هذا منحرف .

السائل : كلمة نشيعها في كتاب يا شيخ

الشيخ : كيف ؟

السائل : كلمة إذا أردت أن تقول قولا فيه نخطّها في كتاب إن شاء الله في تاريخ الجماعات .

الشيخ : أنا أقول إنّ الشيخ الحبشي أوّلا رجل مذهبي وثانيا متعصّب على أهل السّنّة والجماعة

السائل : متعصّب ؟

الشيخ : على أهل السّنّة والجماعة فأكثر من ذلك إنه يصرّح بتكفير شيخ الإسلام ابن تيميّة كبعض الّذين ابتلينا

في بلدنا هذا هنا ، وقد استطاع مع الأسف الشّديد

السائل : قد استطاع ؟

الشيخ : قد استطاع مع الأسف الشّديد بسبب خلوّ البلاد اللّبنانيّة ممّن يدعو إلى اتّباع الكتاب والسّنّة علنا ، استطاع أن يكتّل حوله بعض الشّباب المسلم وأن يضلّوا معه ضلالا بعيدا ، ولذلك فتجدهم متحمّسين على غير هدى مع الشّيخ الحبشي ، ويكفّرون كلّ من ليس على طريقته ، ومذهبه الأشعريّ في علم الكلام

السائل : يكفّرون كلّ من ليس على طريقته

الشيخ : ومذهبه في العقيدة فهو أشعريّ وفي الفقه فهو شافعيّ متعصّب مقيت ، والسّلام عليكم

السائل : جزاكم الله خيرا.